المغرب قاعدة التغلغل الاستعماري الجديد في أفريقيا

أزيكي عمر*

باشرت كبرى المجموعات الرأسمالية المغربية سيرورة تدويل خاصة منذ بداية سنوات 2000 بهدف تجاوز ضيق السوق المحلية عاقدة شراكات متعددة الأبعاد مع الشركات متعددة الجنسيات التي ضاعفت أيضا وجودها في عديد من قطاعات الاقتصاد المغربي. وصار غزو الثروات الأفريقية أحد أهدافها الرئيسية. وهكذا بلغ عدد المقاولات المغربية التي تعمل حاليا في أفريقيا 2000 مقاولة، ومجموع استثماراتها نحو 2,2 مليار دولار. (1)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة المغربية في إفريقيا

مازال حجم الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج ضعيفا بوجه عام. فخلال الفترة 2008 - 2015 بلغ إجمالي تدفقاتها نحو 33 مليار درهم. وتوجهت أغلبية الاستثمارات المباشرة المغربية نحو إفريقيا (19 مليار درهم)، وبشكل رئيسي نحو إفريقيا جنوب الصحراء (أكثر من 17 مليار). وتعد كوت ديفوار (ساحل العاج) أكبر مستفيد من مخزون الاستثمارات المغربية في أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2015 حيث بلغت 4,8 مليار درهم، تليها مالي بقيمة 4,2 مليار درهم، والبنين بـ 1,6 مليار درهم، والغابون بـ 1,4 مليار درهم. وحسب القطاعات، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمغرب في أفريقيا جنوب الصحراء هي أكثر جلاء في القطاع البنكي الذي يمثل 40,3٪ من إجمالي المخزون في الفترة 2010-2015، ثم الاتصالات بـ 34,4٪، والتأمين بـ 13 ٪ والصناعة 5,6٪ (2). ويبقى أن هذه الاستثمارات تهيمن عليها دائرة ضئيلة من المجموعات الرأسمالية الكبرى التي راكمت ثروات هائلة، وعلى رأسها العائلة الملكية.

سنحاول من خلال هذا النص أن نلقي نظرة عامة على هذه الاستثمارات التي تشكل ركيزة تغلغل الرأسمالية المغربية في إفريقيا وعلى المجموعات المحلية الكبيرة التي تستفيد من هذا التغلغل الى جانب شركائها الأجانب. ولكن أولا، دعونا نلقي نظرة موجزة على محددات تركز وتمركز هذه الثروات والمرتبطة بالسياسات النيوليبرالية التي تدعو لها المؤسسات الاقتصادية العالمية، ويتم تطبيقها من طرف النظام بوتائر متحكم فيها.

السياسات النيو-ليبرالية تقوي تركز الرأسمال وتمركزه وتدويله

عززت إجراءات إعادة الهيكلة النيو-ليبرالية المفروضة من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي منذ سنوات 1980، في أعقاب أزمة الديون العمومية، تركز الثروة الاجتماعية في أيدي الرأسماليين الكبار المحليين وشركائهم الأجانب، وتمركزها عبر عمليات دمج كبيرة. وتعمل الملكية التي تركز السلطة السياسية بتحكمها في الجهاز القمعي للدولة (الجيش والشرطة)، والمؤسستين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (البرلمان) والمقاولات والشركات العمومية، على تدبير وتيرة تنفيذ هذه السياسات من أجل توسيع استحواذها على القطاعات المربحة من الاقتصاد وتوسيع شبكات

"المتواطئين" معها، وهي تحاول في نفس الوقت ضمان الاستقرار الاجتماعي للبلد. هذا علاوة على الدعم الذي تحظى به من قبل الإمبريالية الأوروبية والأمريكية والذي يتيح لها تدبير إملاءات المؤسسات الاقتصادية الدولية بشكل يقلل من تأجيج الاحتجاجات الاجتماعية. فخلال الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة التي انطلقت في فبراير 2011 بالمغرب، في سياق الثورات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية، أرجأت السلطة تفكيك صندوق دعم أثمان مواد الاستهلاك الرئيسية (المقاصة) وإصلاح أنظمة التقاعد ورفعت الأجور في الوظيفة العمومية في الوقت الذي بلغ فيه عجز الميزانية مستويات مقلقة للغاية.

بدأت الإصلاحات الليبرالية الكبرى مع برنامج التقويم الهيكلي الذي دفع بسيرورة انسحاب تدريجي للدولة من القطاعات العمومية ونزع التقنين لصالح المقاولة الخاصة (3)، وأثر بشكل بالغ على الأجراء وصغار المنتجين وفئات شعبية أخرى. ومن ثم، فإن عمليات خصخصة المقاولات العمومية والخدمات العمومية تجسدت في عمليات منح مباشر إلى مجموعات محددة محظوظة محلية وأجنبية. وأدى تحرير التجارة الخارجية الذي تسارع مع انضمام المغرب إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995، إلى ابرام مجموعة من اتفاقات التبادل الحر التي عمقت عجز الاقتصاد الوطني، إلا أن مجموعة من كبار المستوردين والمصدرين استفادت منها. وخصصت الدولة جزءا كبيرا من موارد الميزانية لتوفير البنية التحتية اللازمة لضمان مردودية رأس المال. وسطرت الملكية خططا قطاعية في أوائل سنوات 2000 في قطاعات استراتيجية مثل الفلاحة، والصناعة، والصيد البحري، والسياحة، والطاقة، أو التجارة وتكنولوجيات المعلومات الجديدة، والتكوين المهني، إلخ. كما أطلقت أوراشا كبرى شملت الموانئ، والمطارات، والطرق السيارة، والطرق السريعة، وخطوط القطارات السريعة، والسكك الحديدية الخفيفة، والمجمعات الصناعية، والمدن الجديدة، إلخ. إنها استثمارات هائلة زادت من تضخم المديونية العمومية التي ستتحمل أعباءها الفئات الشعبية من خلال سياسات التقشف الاجتماعي.

فتحت إعادة الهيكلة العميقة هاته أفاق تراكم جديد لثروات بضع مئات من العائلات البورجوازية المعروفة تاريخيا في مجال الأعمال التجارية بالمغرب (بن جلون، وأخنوش، والعلمي، وبن صالح، والتازي، والشعبي، وزنيبر، الخ) ومن ثمة سعيها إلى تدويل رأسمالها. لقد وضعوا استراتيجيات شراكة مع بعضهم البعض ومع الشركات متعددة الجنسيات تحت إشراف القصر الذي يتحكم في السياسة والاقتصاد. ومن خلال أخطبوطها العملاق، الشركة الوطنية للاستثمار، ذات التفرعات مترامية الأطراف في مجموعة من المجالات المربحة، انخرطت العائلة الملكية في استراتيجية غزو أسواق أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك على مستوى ثلاثة قطاعات رئيسية: القطاع المالي من خلال بنكها التجاري وفا بنك، وقطاع الطاقات والمناجم عبر شركة مناجم وشركة ناريفا للطاقة المتجددة، ثم صناعة الاسمنت من خلال شراكتها مع المجموعة العالمية لافارج-هولشيم (4).

تبنى النظام المغربي نهجا جزئيا وانتقائيا لتنفيذ الإصلاحات النيو-ليبرالية. وعلى الرغم من موجة الخصخصة، لا تزال العديد من المقاولات الكبرى تابعة للدولة (5). ولا تزال كل من مجالات التجارة والنقل (السكك الحديدية والنقل الجوي والبحري) والاتصالات والسياحة تابعة للقطاع العمومي. بل إن وجود هذا الأخير انتقل إلى القطاع المالي حيث تبقى المساهمة العمومية سائدة في خمسة بنوك (من أصل 19) كما هو الحال خصوصا بالنسبة لصندوق الإيداع والتدبير الذي يعد أقوى مستثمر مؤسساتي عمومي بالبلد، وفي 4 شركات مالية (من أصل 33 شركة)، وكذلك في قطاع البناء والأشغال العمومية والإنعاش العقاري (6). ولا تزال هذه المقاولات والمؤسسات العمومية تشكل "دعامات" لرأس المال الكبير المحلي والأجنبي، وأيضا رافعات لغزو الأسواق الأفريقية. ومن بين المقاولات والمؤسسات

العمومية التي شرعت في الاستثمارات في البلدان الأفريقية نجد المكتب الشريف للفوسفاط، والمكتب الوطني للماء والكهرباء، والوكالة المغربية الطاقة الشمسية، وشركة اتصالات المغرب، وشركة الاستثمارات السياحية مارشيكا ميد، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والخطوط الملكية المغربية، ومكتب المعارض بالدار البيضاء، والجمعية المغربية للجبس والطلاء، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وبريد المغرب، والمركز الوطني للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية، إلخ (7).

القطاعات الرئيسة للتغلغل الرأسمالي المغربي في أفريقيا

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بدأت شركة عمومية للاتصالات، الأولى في المغرب، مغرب تيليكوم (أو اتصالات المغرب)، أول تغلغل لها في أفريقيا عام 2001 عبر استحواذها على 54٪ من موريتيل، الفاعل التاريخي في الاتصالات بموريتانيا، عند خصخصتها لتصبح فرعا لمجموعة فيفندي الفرنسية. وقد استمرت في الاستحواذ على الحصص الأغلبية في الفاعلين التاريخيين الآخرين في بوركينا فاسو عام 2006، وفي الغابون عام 2007 وفي مالي عام 2009. وفي عام 2014، حصلت الشركة عبر مالكها الجديد شركة اتصالات الإماراتية (٪53 من رأس المال مقابل 30٪ للدولة المغربية) على 6 من فروع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - بنين، وساحل العاج، والغابون، والنيجر، وأفريقيا الوسطى والطوغو - تحت راية العلامة التجارية موف (8).

جدول فروع وحصص السوق والمشتركين لاتصالات المغرب (2016)

البلد	الفروع	حصة السوق (9)	سنة الشراء	زبائن الهاتف النقال) (مليون) (10)	%
المغرب		44,18%	1999	18,08	38
موريتانيا	مورتيل	58 %	2001	2,13	4,5
بوركينا فاسو	أوناتيل	49 %	2006	6,38	13
الغابون	غابون اتصالات	59 %	2007	1,46	3,1
مالي	صوتيلما	39 %	2009	9,55	20
البنين	موف بنين	40 %	2015	2,99	6,3
افريقيا الوسطى	موف افريقيا الوسطى	16 %	2015	0,14	0,3
الكوت ديفوار	موف الكوت ديفوار	24 %	2015	4,43	9,3
النيجر	موف النيجر	15 %	2015	0,65	1,4
الطوغو	موف الطوغو	47 %	2015	2,01	4,2
				47,82	**100**

في سنة 2016، ساهمت الشركات الأفريقية التابعة لشركة مروك تيليكوم بما يقارب 43 ٪ من رقم معاملاتها، والتي بلغت 35 مليار درهم (3.5 مليار دولار).

أصبحت مجموعة ميديتل، الفاعل الثاني في قطاع الاتصالات بالمغرب، التي تأسست عام 1999، وتملك 32.80٪ من السوق المغربية، أورونج مند يوليوز 2015. وتمتلك المجموعة الفرنسية أورونج 49٪ من رأسمال ميديتل ووطدت وجودها في إفريقيا بحوالي 120 مليون زبون (11).

سهل القصر (12) خصخصة الاتصالات في المغرب لصالح المجموعات الفرنسية، وتدخلت الرئاسة الفرنسية لدى ملك المغرب لبيع حصة فيفندي لشركة اتصالات الإماراتية (13). إشترت كل من المجموعتين المغربيتين فينونس كوم (مجموعة خاصة كبرى تملكها عائلة بن جلون) وصندوق الإيداع والتدبير (بنك عمومي تحت تصرف القصر)، في سبتمبر 2009، أسهم تليفونيكا (الإسبانية) وبرتغال تليكوم اللتان كانت كل واحدة منها تملك نسبة 32.18٪ في مديتيل. وبعد عام واحد، باعت المجموعتان 40٪ من رأسمالهما إلى أورونج، التي أصبحت تحوز أغلبية قدرها 49٪.

أتاحت هذه الشراكة مع مجموعات الاتصالات الأجنبية الكبرى، للفاعلين المغاربة توسيع وجودهم في أفريقيا. لدى اتصالات المغرب 30 مليون اشتراك في الهاتف النقال في حين أن مجموعة MTN الجنوب ـ إفريقية، الفاعل القاري الأول من حيث عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال، لديها أكثر من 168 مليون زبون ولدى فودافون البريطانية نحو 120 مليون مشترك في القارة (14).

في حين أن مجموعة الاتصالات الخاصة إنوي التي تأسست أيضا في عام 1999، التي يمتلك الهولدينغ الملكي (الشركة الوطنية للاستثمار) ٪69 من رأسمالها، و31٪ من قبل مجموعة الاتصالات الكويتية زين، تأتي في المرتبة الثالثة بالمغرب بامتلاكها 23٪ من السوق. وفي عام 2017، ارتبطت إنوي بالمزود العالمي الأول لخدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، إنتل سات، لتعزيز الصبيب العالي في جميع مناطق المغرب وغرب أفريقيا.

لقد فتح انتشار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، الذي كان جزءا من تفكيك خدمة الاتصالات العمومية في غالبية بلدان القارة (15)، الطريق أمام الرأسمال المغربي وشركائه الأجانب. تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة خاصة إدماج الأسر وصغار المنتجين في القطاع المالي. ويسرع استعمال الهاتف النقال، الإدماج المالي للسكان المحليين من طرف الأبناك. في حين أن معدل الذين يمتلكون حساب بنكي لا يزال منخفضا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (34٪ من البالغين يملكون حسابا بنكيا في عام 2014)، فإن لديها نسبة عالية من البالغين الذين يملكون حسابا ماليا عبر الهاتف النقال: 12٪ مقابل فقط 2٪ في العالم (16).

دخلت أيضا العديد من الشركات المغربية المتخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والخدمات البنكية الإلكترونية السباق مثل هاي تيك بايمنت سيستم (HPS) التي ارتبطت في عام 2014 مع مجموعة التجاري وفا بنك لتطوير منصة خدمات مصرفية إلكترونية مخصصة لإدارة مجموع الفروع الأفريقية التابعة للمجموعة البنكية، مجموعة أوفانتيك التي هي فرع لـفينونس كوم ، الشركة المغاربية (S2M) للخدمات المصرفية الإلكترونية (S2M)، M2M، الخ.

المقاولات المغربية بأفريقيا حسب القطاع

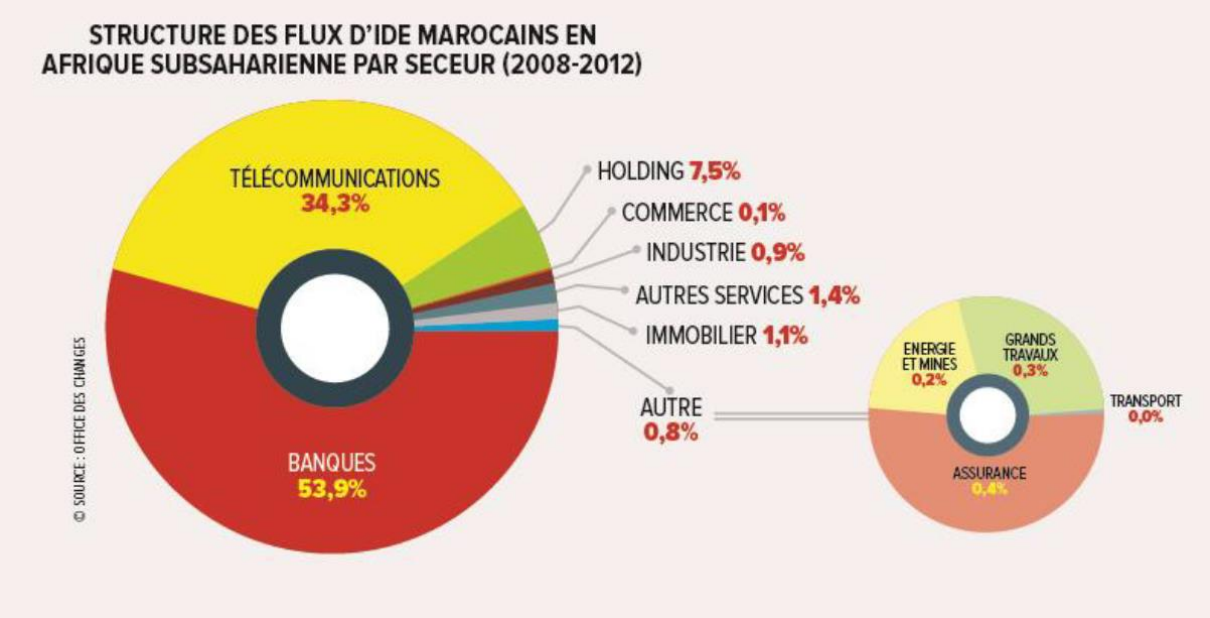

المصدر: http://telquel.ma/2017/05/11/cartographie-de-la-presence-des-grandes-entreprises-marocaines-en-afrique_1545709

البنوك والتأمينات

يعود وجود البنوك المغربية في أفريقيا إلى منتصف الثمانينات. استحوذ البنك المركزي الشعبي منذ أزيد من 20 سنة على البنك الشعبي المغربي-أفريقيا الوسطى والبنك الشعبي المغربي ـ الغيني، اللذان يمتلك بهما حصة بنسبة 62.5٪ و53.9٪ على التوالي. لكن حركة تدويل البنوك وشركات التأمين توسعت بشكل خاص في أواخر التسعينيات بالتوازي بفعل تسارع الإصلاحات النيو- ليبرالية.

دخل البنك المغربي للتجارة الخارجية مالي في عام 1989 بفعل امتلاكه حصة 27.38٪ من بنك مالي للتنمية. وأصبح في عام 2004، مساهما في رأسمال الشركة الكونغولية للبنوك بنحو 25٪. كما سيطر البنك بالتدريج مند سنة 2007على 59.39٪ من بنك أفريقيا في مالي.

وأنهت مجموعة التجاري وفا بنك ابتلاعها في عام 2008 للشركة المصرفية لأفريقيا الغربية (CBAO) وهي أكبر بنك في السنغال. كما أصبحت ذات أغلبية بالبنك الدولي في مالي. واستحوذت على خمس فروع افريقية للمجموعة الفرنسية القرض الفلاحي، وهي الكاميرون (الشركة الكاميرونية للبنوك، بنسبة 65٪ من رأس المال)، والكونغو برازافيل (كريدي دي كونغو 81٪)، وفي ساحل العاج (الشركة الايفوارية للبنوك 51 ٪)، وبالغابون (الاتحاد الغابوني للمصارف 59 ٪)، والسينغال (كريدي السنغال، 95 ٪) (17).

توجد الأبناك المغربية في حوالي 30 بلدا من القارة، وفي جميع المناطق باستثناء أفريقيا جنوب الغابة الاستوائية. ويمكن إحصاء 45 فرعا للبنوك المغربية في القارة (18).

ويمكن ملاحظة أن فقط ثلاث بنوك كبرى ذات رأسمال خاص مغربي في أغلبيته تسيطر على القطاع المالي في المغرب، وهي التجاري وفا بنك (العائلة الملكية)، والبنك الشعبي المركزي (بنك تشاركي)، والبنك المغربي للتجارة الخارجية (عائلة بنجلون)، التي تمتلك حوالي ثلثي السوق المغربي. وبلغت حصيلتها المالية الإجمالية سنة 2016، 1087 مليار درهم (107٪ من الناتج المحلي الإجمالي) حيث بلغت الحصيلة المالية 429 مليار درهم للأول، و352 مليار درهم للثاني، و306 مليار درهم للثالث. لدى هذه المصارف الثلاثة جميعها صفة المصارف الشمولية (19). وهي موجودة أيضا في المناطق الحرة.

توجد مجموعة بنك التجاري وافا بنك في 13 بلدا افريقيا. وهي أول مجموعة على نطاق المغرب الكبير (228 وكالة في تونس وموريتانيا)، وفي غرب افريقيا لديها 364 وكالة (السينغال، ومالي، وتوغو، وكوت ديفوار، وبوركينافاسو، والنيجر، وبنين)، وتتوسع في وسط افريقيا حيث تملك 112 وكالة (الغابون والكونغو والكاميرون). وقد حصلت حديثا على باركليز مصر كخطوة أولى نحو شرق افريقيا. ويوجد البنك في أوروبا والشرق الأوسط وكندا، ويعمل على مرافقة المصدرين والممولين والمضاربين الغربيين الذين تتدفق أعمالهم إلى المغرب الكبير أو افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهو يستجيب للمخطط التنظيمي للمجموعات المالية الدولية الرئيسية لمرافقه المقاولات الكبيرة ولتمويل المشاريع الرئيسية في مجالات البنية التحتية (الطرق والسكك الحديدية ومحطات الطاقة والموانئ والمطارات والسدود وما إلى ذلك) والأغذية والتخطيط الحضري والطاقة في كل من المغرب وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وباستناده إلى ملك المغرب بوصفه رئيسا، يمكنه الحصول على المعلومات والتأثير على صانعي القرارات والمسؤولين الحكوميين في تحقيق التمويل وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفاز بنك التجاري وافا بنك بالمركز السابع في الترتيب الحصري للبنوك الإفريقية ال 200 الاولي. وفي 2016، حققت الفروع التابعة للمجموعة في افريقيا جنوب الصحراء حصيلة مالية صافية تزيد على 22 في المائة من إنجازات المجموعة (20).

وتتوفر مجموعة البنك الشعبي المركزي على 16 فرعا في 12 بلدا افريقيا جنوب الصحراء، مثل بنين وبوركينافاسو وتوغو والسنغال وغينيا-بيساو وكوت ديفوار ومالي والنيجر. وتؤكد المجموعة تدخلها بقطاع القروض الصغرى من أجل الإدماج المالي في افريقيا جنوب الصحراء من خلال فرعها أطلنطيك التمويل الصغير لإفريقيا (21).

توسع البنك المغربي للتجارة الخارجية في افريقيا بنحو 550 وكالة في أكثر من 20 بلدا وفي تونس شمال إفريقيا، وفي ثمان دول في غرب إفريقيا (مالي، والسنغال، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، وغانا، والطوغو، والبنين والنيجر)، وثمانية في شرق أفريقيا (جيبوتي، وإثيوبيا، وأوغندا، وكينيا، ورواندا، وتنزانيا، وبوروندي ومدغشقر)، ووسط أفريقيا (الكاميرون، والكونغو برازافيل، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو). ووفقا لآخر إحصاء لمداخيل أنشطة البنك، يمثل دخل الفروع الأفريقية حاليا 41٪ من صافي دخل المجموعة (22).

وتواصل هذه البنوك الثلاثة تقدمها في القارة بدءا بالهيمنة على القطاع المصرفي الأفريقي إلى جانب جنوب أفريقيا، ونيجيريا، والطوغو ومصر. في عام 2007، كانت البنوك الفرنسية تمتلك تقريبا أكثر من ضعفي عدد الوكالات المغربية. وبعد سبع سنوات، نلاحظ العكس تماما في المناطق التي تتداول

بعملة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، لا سيما في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (23).

ويستند تغلغل رأس المال الخاص أيضا إلى البنوك العمومية المغربية التي بدأت تتوسع مؤخرا، مثل صندوق الإيداع والتدبير الذي لا يملك نشاطا مصرفيا بالتجزئة تجاه المواطنين أفرادا. وقد ضاعف هذا الأخير من اتفاقات الشراكة مع صناديق الإيداع الإفريقية وصناديق الاستثمار والمؤسسات العمومية للتنمية المحلية. وقد شرع في العديد من المشاريع على مستوى السوق الإفريقية. ويتدخل أيضا في افريقيا في مجال التامين من خلال فرعه الشركة المركزية لإعادة التأمين، وهي أول شركة لإعادة التامين في السوق المغربية. وقد افتتح مكتبا في ابيدجان في كوت ديفوار بهدف مواكبة توسع شركات التامين المغربية في افريقيا. ومن خلال شركته الفرعية نوفيك، وهي شركه هندسية أنشئت مؤخرا في الغابون، يتدخل الصندوق اليوم في مختلف بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (ساحل العاج، والنيجر، وبوركينافاسو، والسنغال، والكاميرون، والكونغو، الخ) في مجال البناء والمياه والبنيات التحتية والبيئة والزراعة (24).

أطلقت مجموعة القرض الفلاحي المغربية (عمومية) مؤخرا برنامجا للشراكات الزراعية في أفريقيا عبر توقيع العديد من مذكرات الاتفاق مع البنوك الأفريقية (بنك التنمية الرواندي، وبنك تنزانيا للتنمية الزراعية، وبنك الزراعة المحدودة نيجيريا...) (25).

يتم استثمار مجال التأمين من قبل البنوك التي تدمجه في أعمالها ("التأمين المصرفي") (26) وشركات التأمين الأخرى التي تملكها مجموعات العائلات المحيطة بالقصر، وراكمت سيولة هائلة ما سمح بتدويل نشاطها. هذا هو الحال مع مجموعة سهام (العلمي) التي حصلت في عام 2010 على مجموعة كولينا، واحدة من أكبر مجموعات التأمين في أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وقد عززت المجموعة الحاضرة بالفعل في 19 دولة من بلدان القارة وجودها منذ عام 2014. وفي نيجيريا، تمتلك شركة سهام زهاء 40٪ في شركة ونيتروستينسورانس، وسيطرت على شركة إعادة التأمين القاري منذ عام 2015. وإذا استثنينا جنوب أفريقيا، فإن مجموعة سهام هي الآن أكبر شركة تأمين في القارة (27).

النقل واللوجستيك

يظل تطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيك في المقام الأول من مسؤولية المؤسسات العمومية في مجال النقل الجوي من خلال الخطوط الجوية الملكية المغربية التي توفر 32 خطا منتظما بين المغرب (من مطار الدار البيضاء الدولي) وأفريقيا، والنقل البحري عبر ميناء طنجة ميد الجديد الذي يسمح بالخدمة المنتظمة إلى 20 دولة أفريقية ويوفر 34 وصلة أسبوعية في غرب ووسط أفريقيا. وتسمح الشراكات بين القطاعين العام والخاص بتمويل وتنفيذ مشاريع واسعة النطاق من شأنها زيادة أرباح المجموعات الرأسمالية. فعلى سبيل المثال، تم دمج بنك التجاري وفا بنك في الشراكة من أجل تنفيذ برامج الطرق السريعة والموانئ في كوت ديفوار.

العقار والبناء

إنها نفس المجموعات الكبيرة التي تهيمن على قطاعي العقارات والبناء في المغرب هي من تتوسع حاليا في القارة.

قررت الشركة الوطنية للاستثمار والمجموعة السويسرية لافارج-هولسيم إطلاق ستة مشاريع جديدة لصناعة الاسمنت في غرب أفريقيا بواسطة فرعها المشترك لافارج-هولسيم المغرب أفريقيا الحاضر بالفعل في أربعة بلدان هي: بنين والكاميرون وساحل العاج وغينيا.

أما مجموعة الضحى، التي يقودها الملياردير أنس الصفريوي، فراسخة بالفعل في كوت ديفوار وغينيا والكاميرون والكونغو وتشاد والسنغال. ولديها 13 مصنعا للاسمنت في 11 بلدا أفريقيا وتصل طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من 9 ملايين طن.

وتستثمر مجموعة أليانسس لمحمد العلمي لزرق بشكل رئيسي في غرب أفريقيا. ففي ساحل العاج، على سبيل المثال، ستنجز 640 مسكنا. وهي أيضا موجودة في الكونغو والكاميرون حيث ستبني ثمانية مستشفيات إقليمية، و800 منزل وإعادة تأهيل ثلاثة مستشفيات جامعية. وقعت عقد شراكة مع حكومة ساحل العاج لبناء 7000 سكن في العاصمة أبيدجان. وتهدف المجموعة إلى غزو القارة الأفريقية عبر فرعيها في قطاع البناء، سومادياز وإمت، التي حصلت عليها في عام 2009 من رجل الأعمال الفرنسي فرناند دياز. (28)

ويوجد هولدينغ بينا (ميلود الشعبي) في القطاع العقاري على المستوى الأفريقي في مصر وغينيا الاستوائية.

وهناك أيضا العديد من المجموعات التي تحاول الاستفادة من حصتها في السوق مثل بالوميري للتنمية Palmeraie ولكن أيضا سوماجيك Somagec وسغتم SGTM، الخ. ونجد أيضا شركات عمومية مثل مارشيكا ميد، وهي شركة استثمار عمومية مغربية للاستثمار السياحي متدخلة في مشروع تنمية فرعوني لتهيئة خليج كوكودي في أبيدجان بكوت ديفوار، تبلغ ميزانيته الإجمالية 450 مليون دولار، وتشارك العمران أيضا في هذا الفتح الإفريقي في القطاع العقاري.

المعدات والمناجم والطاقة

توجد شركة أوبتورغ في الكامرون، وتشاد والغابون، والكونغو الخ، وهي فرع تابع للشركة الوطنية للاستثمار، متخصصة في المعدات الغابوية، والتعدين، والنفط، وتوزيع وسائل النقل الصناعية وأيضا لفائدة الأفراد. وهي تحتل اليوم موقع الريادة في التوزيع في أفريقيا بواسطة فرعيها: تراكتافريك موتورز، موزع سيارات متعدد العلامات التجارية حاضر في 25 دولة أفريقية، وتراكتافريك إكيبيمنت، وهي وكيل شركة كاتربيلار موجودة في عشرة بلدان وسط أفريقيا.

وتقوم شركة مناجم، وهي شركة تابعة للشركة الوطنية للاستثمار، التي تحتكر قطاع المناجم في المغرب، بتطوير العديد من مشاريع التعدين في السودان، والغابون، وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيت عقدت مؤخرا شراكة مع مجموعة التعدين الصينية وانباو للتعدين لاستغلال معادن كالوكوندي التي تحتوي على احتياطي ضخم من النحاس. وهي موجودة أيضا في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الشركات التابعة الأخرى التي تمتلك على وجه الخصوص تراخيص الكوبالت، والقصدير والكولتان وهي في مرحلة التنقيب. وقد أطلقت برامج أخرى لاستكشاف الذهب في بوركينا فاسو(29).

واشتركت شركة "ناريفا" التابعة للشركة الوطنية للاستثمار، وهي شركة متخصصة في الطاقة، مع شركة "إنجي" الفرنسية لتطوير محطات توليد الطاقة الكهربائية في شمال وغرب أفريقيا بحلول 2020-2025.

وتشكل المؤسسات العمومية مثل المكتب الوطني للمياه والكهرباء والمكتب الوطني للهيدروكربونات والمناجم والوكالة المغربية للطاقة الشمسية رافعات قوية لغزو الأسواق الكبرى في هذه القطاعات بأفريقيا.

الفوسفاط ومشتقاته

بدأ المكتب الشريف للفوسفاط، وهو أول مؤسسة عمومية في المغرب برقم معاملات بلغ 47 مليار درهم في 2015، وهو أكبر منتج ومصدر للفوسفاط في العالم بجميع أشكاله، بدأ مشروع انفتاحه على القارة بـ 14فرعا تحوز فيها على الأغلبية شركة أوسيبي أفريقيا، الدراع القوية للمكتب الشريف للفوسفاط من أجل غزو سوق الأسمدة الأفريقية. والبلدان الرئيسة التي تستهدفها هذه العملية هي: كوت ديفوار، والسنيغال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والبنين، والكاميرون، ونيجيريا، وتنزانيا، وأنغولا، وزامبيا، وزيمبابوي، وموزمبيق، وكينيا، وغانا، وإثيوبيا. وتشكل أفريقيا الآن 25٪ من رقم معاملات المجموعة، وهي أكبر حصة لها، بينما تأتي أمريكا اللاتينية الثانية بنسبة (17٪)، تليها جنوب أوروبا (14٪)، والهند (13٪)، وأمريكا الشمالية (12٪) وأوروبا الغربية (8٪) (30).

يقدم النموذج الفلاحي الصناعي التجاري الكبير المغربي كمثال لتشجيع مبيعات الأسمدة في أفريقيا. ولا تمثل هذه الأخيرة سوى نسبة قليلة من الاستهلاك العالمي للأسمدة. ويتيح هذا النموذج للمصدرين الزراعيين أن يغتنوا، في حين أصبح المغرب مستوردا صافيا للحبوب، وقد شهد البلد العديد من التحركات الاجتماعية ضد ارتفاع أسعار السلع الغذائية. ويشارك هؤلاء المغتنون في عمليات الاستيلاء الواسعة على الأراضي الزراعية الأفريقية التي تقودها المجموعات الرأسمالية الصينية، والهندية، والأوروبية والخليجية. ونددت منظمات المجتمع المدني السنغالي بحالة الصفريوي، الذي حصل على مساحة تبلغ 000 10 هكتار في السنيغال، والذي يُنتظر أن يصبح منتجا للأرز في هذا البلد وأيضا في ساحل العاج.

الصناعات الغذائية والتوزيع

نتجت مجموعة كوزيمار، مصفاة السكر الوحيدة في المغرب، عن خصخصة مصانع السكر العمومية الأربعة في عام 2005 لفائدة الشركة الوطنية للاستثمار، التي باعت حصصا من الأسهم لشركة ويلمار إنترناشونال، أول مجموعة في مجال الصناعة الغذائية الكبرى في آسيا، ولعدد كبير من المستثمرين المؤسساتيين، بهدف الوصول لأفريقيا. وتعاني هذه الأخيرة من عجز في السكر قدره 6 ملايين طن سنويا. فعلى سبيل المثال، اختارت حكومة الكاميرون مجموعة كوزيمار لاستئناف تطوير مجمع الصناعات الغذائية المنتج للسكر بين باتوري وبرتوا، بشرق البلد.

وتستعد سلسلة السوق التجارية الممتازة مرجان، وهي شركة تابعة للشركة الوطنية للاستثمار التي تملك 39.5٪ من رأسمالها، إلى التوسع في ساحل العاج، والسنيغال، والغابون، ومالي وتونس.

دخل هولدينغ سنام، برئاسة سعيد علج، قطاع الصناعات الغذائية من خلال شركته التابعة أونيمر المتخصصة في صناعة تعليب المنتوجات البحرية التي تصدرها إلى العديد من دول القارة الأفريقية: السنيغال، وغينيا، والطوغو، والبنين، والنيجر، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا. وهي تخطط لاستثمار 240 مليون درهم في موريتانيا لبناء مجمع صناعي متكامل لتجهيز وتثمين أسماك الأعماق في أماكن صيدها.

صناعة الأدوية الصيدلية

لدى مجموعة كوبر فارما وجودا تجاريا كبيرا في نحو عشرين بلدا إفريقيا، خصوصا في البلدان التالية: السنيغال، وساحل العاج، وبوركينا فاسو، والبنين، والطوغو والغابون. وأعلنت مؤخرا عزمها إنشاء وحدة صيدلانية في ساحل العاج وأخرى في رواندا.

ولدى مجموعة سوثيما شركة فرعية في داكار تنتج أدوية جنيسة لعلاج أكثر الأوبئة انتشارا في المنطقة (الملاريا، والإسهال المزمن والكوليرا) وتستهدف جميع البلدان الثمانية في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وعلى نطاق أوسع البلدان الناطقة بالفرنسية.

مالكي أسهم الشركة الوطنية للاستثمار: حصص الملك محمد السادس والعائلة الملكية

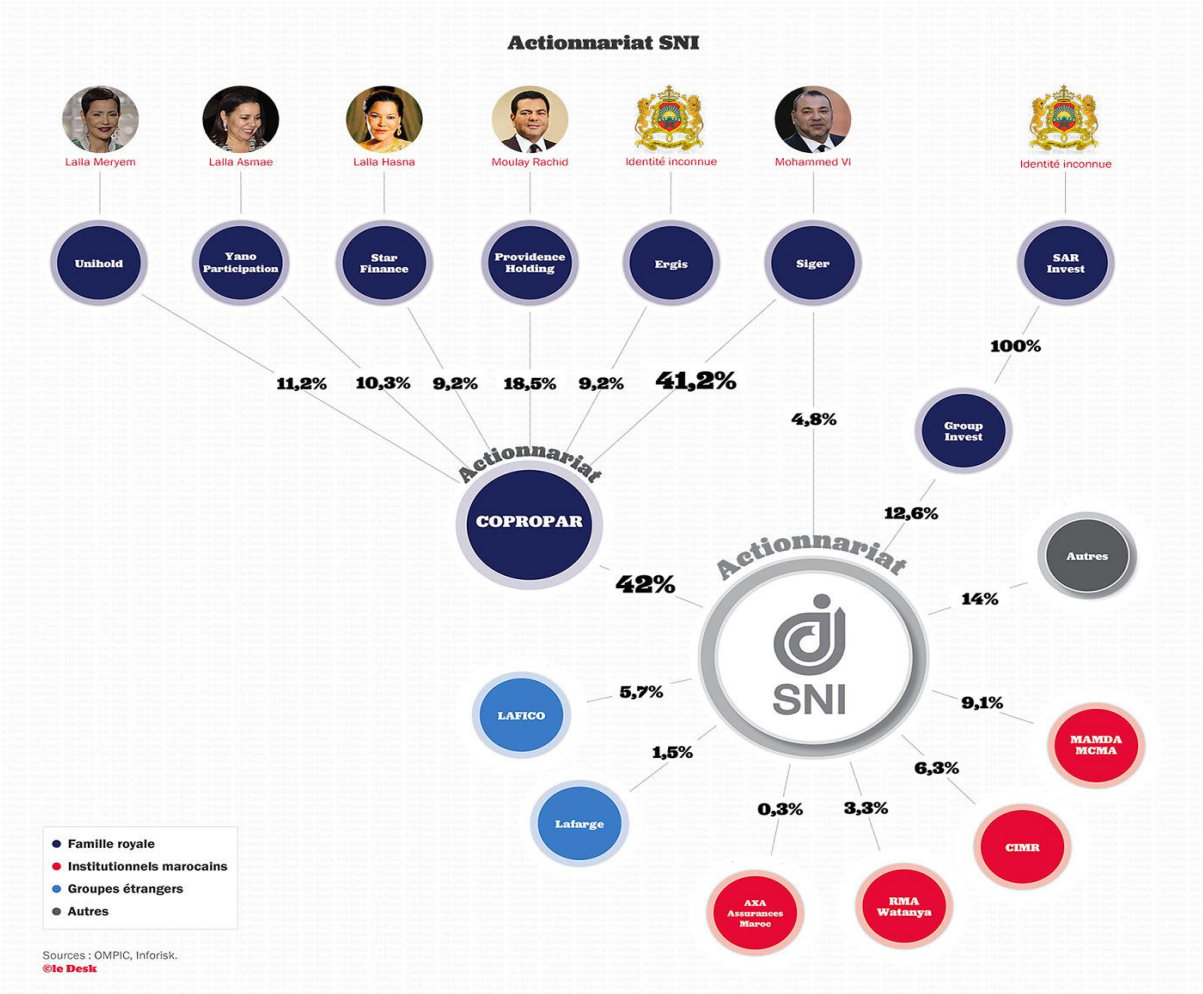

المصدر: https://ledesk.ma/datadesk/actionnariat-de-la-sni-les-parts-de-mohammed-vi-et-de-la-famille-royale/

الجولات الملكية في أفريقيا لتعزيز الأعمال التجارية

أصبحت الجولات الملكية الافريقية سنوية منذ عام 2013، وتشكل في العديد من الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى فرصا لتعزيز العلاقات التجارية والفوز بعقود مربحة. خلال زياراته، يرافق الملك رجال الأعمال اختيروا بعناية، سواء بصفتهم مستشارين، أو وزراء، أو موظفي المؤسسات العامة أو أصحاب مقاولات. خلال جولته الاستراتيجية نهاية عام 2016 في شرق أفريقيا (رواندا، وتنزانيا وإثيوبيا)، نجد في قائمة رجال الأعمال غير الشاملة، رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب (مريم بن صالح شقرون)، والرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للاستثمار (حسن أوريغلي)، والرئيس التنفيذي لبنك التجارة الخارجية أفريقيا (عثمان بن جلون) والتجاري وفا بنك (محمد الكتاني)، والبنك الشعبي (محمد بنشعبون) والقرض الفلاحي المغربي (طارق السجلماسي) وسعيد الإبراهيمي، الرئيس التنفيذي لشركة هيئة مدينة الدار البيضاء المالية وممثلي قطاع الطاقة أحمد الناقوش، الرئيس التنفيذي لشركة ناريفا، والرئيس التنفيذي لشركة ماسن، مصطفى بكوري. والرئيس التنفيذي للمكتب الشريف للفوسفاط، مصطفى تراب، والرئيس التنفيذي لـ Holmarcom محمد حسن بن صلاح والرئيس التنفيذي لشركة سنام سعيد العلج، ومدير قطب التنمية أكوا (مجموعة أخنوش)، وماجد شركة اليعقوبي. ويمثل عبد الرفيع زويتن قطاع السياحة، المدير العام للمكتب الوطني المغربي للسياحة والعقار الذي يمثله هشام برادة السني الرئيس التنفيذي لبلمري ديفلوبمنت (31)، إلخ. وقام الملك بجولة أخرى في أوائل 2017 في جمهورية جنوب السودان، وغانا، وزامبيا، وغينيا وكوت ديفوار. وبلغ مجموع الاتفاقات الموقعة في نهاية هاتين الجولتين 140 اتفاقية في مجالات متنوعة جدا ب 9 دول هي: رواندا (19 اتفاقية) وتنزانيا (22 اتفاقية)، والسنيغال (4 اتفاقية)، وإثيوبيا (7 اتفاقية)، ومدغشقر (22 اتفاقية) وزامبيا (19 اتفاقية)، وغانا (25 اتفاقية)، وغينيا (8 اتفاقية)، وكوت ديفوار (14 اتفاقية جديدة) (32).

خلال عشر سنوات (2015-2005)، تم التوقيع على ما يقرب من 3200 اتفاقية واتفاقيات ثنائية بين المغرب والدول الأفريقية كلها دخلت حيز التنفيذ. وأُنشئت نحو 40 لجنة مختلطة خلال الفترة نفسها (33).

إقصاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من أن خريطة المقاولات المغربية العاملة في أفريقيا تهيمن عليها دائرة صغيرة من الشركات العملاقة "الرائدة" التي لا تترك سوى مجالا صغيرا للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في هذا الغزو للأسواق الأفريقية، فإن قرابة 150 من المقاولات الصغيرة والمتوسطة حاضرة (أيا كانت طبيعة وجودها القانوني) (34)، في حين أنها تمثل وزنا مهما جدا في النسيج الاقتصادي (أكثر من 90٪ من النسيج الإنتاجي المغربي). وهي الأكثر تضررا من الإصلاحات النيو- ليبرالية التي فاقمت صعوبات حصولها على وسائل الإنتاج وتعاني من فتح الحدود (اتفاقيات التجارة الحرة) بوجه الشركات متعددة الجنسيات التي تغرق السوق المحلية بمنتجات مدعومة، ولكن كذلك من هيمنة "نظام الرعاية" و"شبكات المحسوبية" المحيطة بالقصر.

برامج اجتماعية خادعة

للتخفيف من الطابع الهجومي للاستثمارات الرأسمالية في قارة يسودها الفقر، تشمل هذه الزيارات الملكية أيضا الجوانب الاجتماعية. يتم تصدير نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أيضا إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بتغطية إعلاميه واسعه النطاق. وهي مبادرة ملكية تتمثل في وضع برامج لمكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، ولإتاحة مستشفيات في بعض البلدان الصديقة، وبناء قرى الصيد، وتحسين قطاع الصيد التقليدي، وبناء السكن الاقتصادي، الخ. ويطلب من جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالمكاسب المالية ان ترافق هذه البرامج وان تبررها. وتشهد النتائج الهزيلة التي تحققت في المغرب على الطابع المضلل لهذه التدابير. لم يفلح عقد من تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إخراج 12 مليون مغربيا من "عجز صارخ متعدد الأبعاد" يؤثر على ظروف معيشتهم الأساسية وهي: الدخل، والصحة، والتعليم، والنظافة الصحية، والنقل، وما إلى ذلك. ويوجد المغرب في المرتبة 126 من بين 188 بلدا، أي في أسفل سلم البلدان ذات مستوى تنمية بشرية متوسط (35). وكما هو الوضع في المغرب، فان برامج "الإدماج" هذه تهدف بدلا من ذلك إلى الاقتراب من الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا لجعلها متاحة لرأس المال الكبير من خلال الحاقها بالقطاع المالي عبر القروض الصغرى (36) والمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا. ويسعى الرأسمال الكبير إلى مراكمة الأرباح على ظهر الفقراء، الذين، حتى لو لم يكن لديهم الكثير من المال، فان عددهم من ناحية أخرى كثير جدا.

سيرورة تدويل منخفضة الأثر

عملية تدويل الرأسمالية المغربية المنطلقة منذ سنوات 2000 تتطور ببطء. وهي تعكس مواطن الضعف في نموذج التنمية التابع الذي اختبر بالفعل على التراب المغربي. وليس لديها بعد تأثير كبير على المبادلات التجارية، وعلى تدفق الاستثمار من المغرب صوب القارة الإفريقية الذي لا يزال ضعيفا جدا. يبلغ المبلغ الإجمالي للتجارة بين المغرب والقارة الإفريقية في سنة 2014 مبلغ 37,5 مليار درهم، ولا يمثل سوى 6.4 في المائة (2.5 في المائة فقط لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) من إجمالي تجارة المغرب الخارجية، مقابل 63.5 في المائة لأوروبا، و18 في المائة لأسيا و10.9 في المائة لأمريكا (37). وتهيمن على المنتجات التي يصدرها المغرب إلى افريقيا المنتجات الثلاثة الاولى وهي الأسمدة الطبيعية والكيميائية، وتبلغ حصتها 12.5 في المائة في 2014، تليها مستحضرات ومعلبات السمك والقشريات (11.7 في المائة) والسيارات الخاصة (6،3 في المائة). وفي المقابل يستورد المغرب من افريقيا أساسا غاز النفط والهيدروكربونات الأخرى، بنسبه 52.7 في المائة في 2014، يليها كعك الماشية ومنتجات أخرى من الصناعات الغذائية (4.7 في المائة)، التي تستخدم أساسا في علف الماشية، والكوك (الفحم) وأنواع الوقود الصلبة المماثلة (3.4 في المائة).

وبلغ تدفق الاستثمارات المغربية المباشرة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما بين 2008 و2016 قيمه 20,6 مليار درهم، أو ما نسبته 92 في المائة من المبلغ المخصص لإفريقيا و52 في المائة من مجموع التدفقات الخارجة، مقابل 33 في المائة إلى أوروبا، و6 في المائة للشرق الأوسط و4 في المائة إلى الولايات المتحدة وكذلك إلى شمال افريقيا (38). بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدخل المغرب، لا يزال الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للبلد، حيث بلغت حصته 60 في المائة من مجموع

الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمر خلال الفترة 2008-2015 تليه الامارات العربية المتحدة بنسبه 13 في المائة.

ولا تزال الاستثمارات الكبرى في المغرب وفي افريقيا مدعومة من الدولة أساسا من خلال القطاع العام. وبلغت الحصة العمومية (ميزانيه الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية) نحو 65 في المائة من متوسط المعدل الإجمالي لتكوين راس المال الثابت (39) في المغرب بين 2010 و2015 (40). وتجعل الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي المغربي هذه الاستثمارات العامة مجرد "فيلة بيضاء" (مشاريع عديمة الجدوى) لصالح رؤوس الأموال الطفيلية المحلية والأجنبية، وليس لها سوى تأثير هزيل جدا على النمو والتشغيل. كما انها لا تنتج الموارد اللازمة لسداد القروض العمومية الخارجية التي تولدها. وفي نهاية 2016، بلغت الديون العمومية الخارجية المستحقة 312,5 مليار درهم (30,9 مليار دولار أمريكي) وتمثل 30.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويبلغ الدين الخارجي المستحق على المؤسسات والمقاولات العمومية 168,8 مليار درهم، اي 54 في المائة من مجموع الدين الخارجي العام و16.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (41). ومن الطبيعي ان الطبقات الشعبية هي التي ستدفع الفاتورة.

المغرب منصة الغزو الاستعماري الجديد لأفريقيا

يفتخر المغرب بموقعه على مفترق طرق الأسواق العابرة للقارات ويهدف إلى أن يصبح مركزا إقليميا صوب أفريقيا. وهو يسعى إلى أن يصبح منصة يساهم، تحت ستار التعاون الثلاثي، في الغزو الاستعماري الجديد لبلدان القارة ونهب مواردها. وتتمثل مساهمته في تطوير البنيات التحتية والروابط البرية والبحرية والجوية بين المغرب والبلدان الأفريقية لتسهيل التجارة. كما يجب أن ييسر تمويل المشاريع المحلية في أفريقيا من قبل المانحين الدوليين ودعم إنجازاتها من خلال التكوين ونقل المهارات، وهذا هو الهدف من تنفيذ المنصة المالية، هيئة الدار البيضاء المالية، التي تسعى الى استقطاب رأس المال الأجنبي وجمع الأموال المستعدة لإعادة استثمارها في القارة الأفريقية. وأنشأ المغرب أيضا مناطق حرة ومنصات صناعية مندمجة (مكرسة لنقل البضائع إلى الخارج، والملاحة الجوية، والسيارات...)، وأقطاب صناعية للفلاحة والصيد البحري، إلخ. ويفتخر المغرب بمختلف اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها مع القوى الغربية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) ودول البحر الأبيض المتوسط، ويعرضها كفرصة للوصول إلى سوق لأكثر من مليار مستهلك الذي تشكله أفريقيا. ولذلك يسعى الى التعجيل بتكييف الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم علاقاته التجارية والاستثمارية مع البلدان الأفريقية بهدف التقليل إلى أدنى حد من الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وحفز المفاوضات لإبرام اتفاقات تفضيلية، واتفاقات تبادل حر مع التجمعات الإقليمية الأفريقية، مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولهذا الغرض، طلب في فبراير 2017 الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعد شهر واحد من الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي. كما يهدف إلى تعزيز موقفه بخصوص قضية الصحراء.

دعم المؤسسات الاقتصادية الدولية

إن أسس هذا الغزو الاستعماري الجديد لأفريقيا تحددها المؤسسات المالية الدولية. إنها تنسق الهجوم النيوليبرالي والعولمة الرأسمالية لصالح الشركات متعددة الجنسيات. هدف هذه المؤسسات هو هيمنة الأسواق المالية وتعميم المضاربة. إنها تحافظ على نظام الديون كأداة لنقل الموارد من بلدان الجنوب إلى أصحاب الرساميل الكبيرة في الشمال. كما تدعم الأنظمة السياسية الاستبدادية والتدخل العسكري للقوى "العظمى".

يعتبر المغرب تلميذا نجيبا لهذه المؤسسات. هكذا فاغتناء أقلية من الرأسماليين الذين يستثمرون في أفريقيا يتلاءم تماما مع منطق سياساتها. إن البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الافريقي للتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، والإمبريالية (الفرنسية والصينية وغيرها...) هي بالفعل أدوات الاستعمار الجديد لأفريقيا. إنها تستند على قادة الدول المستبدين.

وحدة الشعوب الإفريقية لاستعادة سيادتنا

إن التطور الحقيقي لبلداننا في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لن يكون من فعل الأنظمة التي تستولي على ثرواتنا، وترغمنا على أداء الديون وتعمق تبعيتنا للمراكز الإمبريالية. إن ذلك موكول إلى الفئات الشعبية، والعاملات والعمال، والمنتجين والمنتجات الصغار الذين سينخرطون في النضال من أجل اتخاذ قرار ديمقراطي بشأن نموذجهم الخاص للتنمية البديلة. وعلينا أن ندين ونحارب الغزوات الاستعمارية الجديدة لأفريقيا من قبل الشركات متعددة الجنسيات والرأسماليين المحليين الكبار تحت مبرر «تعاون إفريقي من أجل التنمية". علينا مواصلة نضال توماس سانكارا لإلغاء الديون غير الشرعية ووضع حد لنظام الديون الذي يسحق شعوبنا. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى تطوير سبل التضامن وتنسيق نضالاتنا المختلفة في بلداننا وتبادل خبراتنا المكتسبة. وبوجه اتحاد رؤساء الدول وكلاء الإمبريالية في الاتحاد الأفريقي، أو اتحاد المغرب العربي، أو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلخ، علينا أن نوحد جهودنا لإعادة بناء وحدة الشعوب الإفريقية على أساس جذري، وكفاحي وأممي. هذا ما سيسمح لنا باستعادة سيادتنا السياسية والاقتصادية والغذائية والبيئية.

17 نوفمبر **2017**

---

*أزيكي عمر. عضو السكرتارية الوطنية لجمعية أطاك المغرب.

المقال نشر بالفرنسية على موقع شبكة اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية على الرابط:

http://www.cadtm.org/Maroc-tremplin-pour-les-conquetes

تعريب: وحيد العسري. مناضل بجمعية أطاك المغرب

راجعه الكاتب.

هوامش:

1. تصريح وزير الخارجية والتعاون المغربي في 8 يونيو 2017. http://www.leseco.ma/maroc/58061-pres-de-1000-entreprises-marocaines-en-afrique.html .
2. مكتب الصرف. المغرب - أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. 2017. www.oc.gov.ma .
3. نجيب أقصبي. الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب. المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية. أبريل 2017.
4. أوبينال وعبد اللطيف زروال. تحولات البنية المالية للرأسمالية المغربية. المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية. أبريل 2017.
5. سعيد السعدي. الإصلاحات النيو-ليبرالية، مجموعات رجال الأعمال والتنمية في المغرب. المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية. أبريل 2017.
6. السيد أوبينال وعبد اللطيف زروال. المرجع السابق.
7. https://www.finances.gov.ma/Docs/2015/DAAG/almaliya58.pdf
8. www.iam.ma/
9. مجلة جون أفريك. http://www.jeuneafrique.com/mag/433821/economie/telecommunications-maroc-telecom-recolte-fruits-de-offensive-subsaharienne/
10. موقع اتصالات المغرب http://www.iam.ma/Lists/Publication/Attachments/43/Maroc%20Telecom%20en%20%20Bref%20S1%202015%20Version%20fran%C3%A7aise.pdf
11. موقع أورانج https://www.orange.com/fr/Groupe/Orange-dans-le-monde
12. بياتريس هيبو ومحمد الطوزي. خصخصة اتصالات قطاع الاتصالات بالمغرب. 2002. https://spire.sciencespo.fr/hdl:/2441/1d1vlhp8p7t3k7k974kr28oa1/resources/ci14p91-118.pdf
13. " تدخل الاليزيه الفرنسي لدى فيفندي، بدعم من الملك محمد السادس، بحيث لا يبيع لتصالات المغرب للشركة القطرية ووريدو التي قدمت أفضل عرض، وذلك لاشتباهها في التواطؤ مع الأصوليين المسلمين في شمال مالي. وبالنظر إلى أن هذه الشركة التابعة للمجموعة الفرنسية تسيطر على الفاعلين الرئيسيين في منطقة الساحل، يبدو أن لها أهمية كبيرة بالنسبة للاستخبارات العسكرية المنخرطة في عملية سيرفال. وقد اتضح أن هذا المقاربة أتت ثمارها، حيث أنه أخيرا مجموعة الإمارات هي التي فازت بالصفقة ". جان باتو. إعادة انتشار الإمبريالية الفرنسية. 2014. https://www.legrandsoir.info/afrique-redeploiement-de-l-imperialisme-francais-et-sideration-humanitaire-de-la-gauche.html
14. قطاع الاتصالات، من سيكون له الكلمة الحسم في أفريقيا؟ أكتوبر 2017. http://www.leseco.ma/les-cahiers-des-eco/afrique/61068-telecoms-qui-aura-le-dernier-mot-en-afrique.html .
15. قطاع الاتصالات والمعلومات والتنمية بأفريقيا: مقاربة نقدية للمبادرات ورهانات. https://rfsic.revues.org/939
16. http://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2015/04/15/massive-drop-in-number-of-unbanked-says-new-report
17. https://www.finances.gov.ma/Docs/2015/DAAG/almaliya58.pdf
18. http://fr.le360.ma/economie/maroc-afrique-banques-et-compagnies-dassurance-une-presence-dans-32-pays-africains-94249
19. البنك الشمولي، المعروف أيضا باسم "بنك جميع الخدمات" أو "البنك العام"، يمثل مجموعة كبيرة من المجموعات المالية ويمارس مختلف الأعمال المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للتمويل والاستثمار، وإدارة الأصول، كما يقوم أيضا بدور شركة التأمين (ونحن نتحدث هنا من "التأمين المصرفي"). تعمل هذه المجموعة على الأراضي الوطنية ولكن أيضا في الخارج

مع الشركات التابعة لها. ويكمن الخطر الرئيسي لهذا النموذج المصرفي في تحميل خسائر الأنشطة المصرفية للتمويلات والاستثمارات المحفوفة بالمخاطر لبنك الإيداع، مما يعرض أصول المدخرين الصغار للخطر". إريك توسان.. استبداد البنوك. صفحة 53.

20. www.attijariwafabank.com
21. http://www.gbp.ma
22. www.bmcebank.ma/
23. http://fr.le360.ma/economie/les-banques-marocaines-detronent-les-francaises-en-afrique-30137
24. www.cdg.ma
25. https://www.creditagricole.ma
26. Wafa Assurance du groupe Attijariwafa bank (Royal) et RMA Watanya de la holding FinanceCom(Benjelloun).
27. www.sahamassurance.ma
28. http://www.alliances.co.ma/
29. www.managemgroup.com/
30. www.ocpgroup.ma
31. http://telquel.ma/2016/10/17/tournee-africaine-de-mohammed-vi-voici-les-patrons-qui-feront-partie-du-voyage_1519481
32. انظر لائحة البلدان التي شملتها الزيارات الملكية، ومضمون الاتفاقات على الرابط التالي: https://www.medias24.com/MAROC/NATION/174944-La-liste-des-accords-signes-devant-le-Roi-Mohammed-VI-dans-8-pays-africains-et-qui-seront-audites.html
33. Institut Amadeus. Le Maroc en Afrique : La Voie Royale. 2015. www.institutamadeus.com
34. Les PME marocaines peinent à investir en Afrique. http://lavieeco.com/news/economie/les-pme-marocaines-peinent-a-investir-en-afrique.html
35. نجيب أقصبي. مرجع سابق.
36. أطاك المغرب. نظام القروض الصغرى بالمغرب: فقراء يمولون أغنياء. 2017.
37. مكتب الصرف. 2014. www.oc.gov.ma
38. مشروع قانون المالية 2018. التقرير الاقتصادي والمالي. www.finances.gov.ma
39. تكوين رأس المال الثابت هو الإجمالي الذي يقيس، في الحسابات القومية، الاستثمار (شراء وسائل الإنتاج) في الرأسمال الثابت لمختلف المتدخلين المحليين.
40. نجيب أقصبي. مصدر سابق.
41. مشروع قانون المالية 2018. التقرير حول الدين العمومي. www.finances.gov.ma